وجنون فان انكر البايع العيب لا تسمع خصومة المشتري حالم
يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا بينة على
وجوده عند البايع انه ما علم انه سرق عند المشتري
اوابق اوجن اوبال في فراشه ولا يحلف عند ابي حنيفة
اذ اليمين تتوجه بعد صحة الدعوى والبينة على العيب
شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وتمام الكلام على
هذه الاقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي اصلاحه
المسمى نور العين فراجعهما سيل فيما اذا بيع عرض
برض تقايضا فوجد باحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار
خيار العيب وينتقض البيع في الباقي الجواب نعم كما
في الرض ثم استحق احدهما اووجد به عيبا فانه ينتقض
البيع في الباقي كما في الذخيرة من اخر الفصل الثامن انتهى
لوازم الحكام اشتري عبدا بثوب وتقايضا ثم استحق
العبد وقد هلك الثوب في يده لزمته قيمته لانه
وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رد
بدله وقد عجز عنه فيلزمه قيمته ولو كان التمن جارية
فولدت من السيد واعتقها ثم استحق العبد يلزم
المشتري قيمة الجارية ام القرويني عن محيط السرخسي سيل
في رجل اشترى من اخر حصانا بثمن معلوم ثم مات
الحصان عند الرجل بعد ما اطلع على عيب قديم به كان
عند بايعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد
ثبوته رجع البايع بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب
نعم له ذلك استحسانا عندهما وعليه الفتوى اذ الزيادة
منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التوشيح
للعلائي من باب خيار العيب سيل في رجل اشترى

من

علم على انه ما سرق وما ابق وما بال
عنده بعد البيع فان حلف ردّ
والا فلا ولو بينة المشتري على عيب في يده
عندها حلف البايع

من اخر عدة ارطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزنه بعد
ايام فنقص وكان رطبا قبيس فله الرد ان صدقه البايع
في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبايع لانه ينكر وجوب
الرد ولو نسج الغزل وجعل الفليق ابريسما في ظهر ذلك
يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه حاوي الزاهدي من
فصل المسايل المتفرقة من البيع سيل فيما اذا اشتري زيد
من عمرو الاجنبي بثمن معلوم من الدراهم على انهما كذا
وكذا ذراعا في ظهر انهما اقل من الذراع المرئي فهل للمشتري
الخيار ان شاء اخذهما بكل الثمن او تركهما الجواب نعم كما
صرح به في الدرر وغيرها اقول وكذا لو اشتراهما بناء على
الذرع المتعارف ثم ظهر ذرعهما ناقصا عن الذرع المعتاد
كما افتى به العلامة الشيخ اسماعيل سيل فيما اذا اشتري
زيد من عمرو شيأ لم يرم ويريد زيد فسخ البيع قبل الرؤية
فهل له ذلك الجواب لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في
الاصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية سيل فيما اذا
باع زيد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في
وعاء واحد واري عمرو اقدر اجيدا منها فراى الباقي
منها ارديء مما راى ويريد رده فهل له ذلك الجواب
نعم ولو اشترى شيأ قدر راى بعضه او لم ير منه شيأ فاشتراه
ثم راى بعضه فان كان مما فيه الانموذج كالكيلي والوزني
فرؤية بعضه كرؤية كله في ايصال الخيار الا ان يجد
ما يغير مخالفا لما راى فيثبت له الخيار لا خيار
الرؤية سواكان في وعاء واحد او اوعية مختلفة بعد ان
يتحد الكل في الجنس والصفة وان كانت مختلفة الاجناس
والاوصاف فلم يكن جنس او كل نوع فله خيار الرؤية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)